AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

الأمن الغذائي العربي والتغيرات الاقتصادية العالمية

إعداد

الدكتور/ إبراهيم سليمان

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة جامعة الزقازيق، مصر

مقدمة

ينص إعلان روما الصادر عن المؤتمر العالمي المشترك لمنظمتي الصحة العالمية والأغذية والزراعة في عام ١٩٩٢ علي أن الأمن الغذائي يتحقق عند توافر وسائل حصول كل الأفراد لكل الشعوب علي غذاء كافي وآمن يحقق كلا من رغبات المستهلك وقدرته علي ممارسة حياة نشيطة وصحية".

ولقد أقر ١٨٦ رئيس حكومة أو ممثليهم في اجتماع مجلس الغذاء العالمي في نوفمبر ١٩٩٦ إعلان روما للأمن الغذائي، وأصدروا خطة عمل لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، ورسم المجلس إستراتيجية لتسود أداء السوق العالمي سواء في الدول النامية أو الصناعية تؤكد حق كل إنسان في التحرر من الجوع. وأكد المجلس في خطته الموافق عليها (عدا ١٦ دولة من ١٨٦)، أن سبل تحقيق ذلك هي الأخذ بسبل التنمية المتواصلة التي حدد معالمها مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية في ريو بالبرازيل عام ١٩٩٢، وفي إطار التنمية المتواصلة، هو المضي بسرعة في تنفيذ برامج التنمية الريفية متكاملة.

وعلي ذلك لم يعد مفهوم الأمن الغذائي علي أعتاب القرن الحادي والعشرين مجرد تحقيق الاكتفاء الذاتي، كمضمون سياسي، بل أصبح مضمونا اجتماعيا يهدف إلي الكفاية الغذائية الصحية لكل أفراد المجتمع دون تمييز من حيث مستوي الدخل أو المنطقة، ويتحقق علي المستوي الاقتصادي من خلال معالجة الميزان التجاري السلعي الزراعي علي أساس تطبيق مبدأ الميزة النسبية. وهكذا أصبح مدي تحقيق الاستهلاك الغذائي للكفاية الغذائية للفرد معيارا لنجاح التنمية، باعتبار أن التنمية البشرية تعني أولا توفير مستوي صحي وغذائي وتعليمي ملائم للفرد، وهي بدورها الهدف النهائي للتنمية المتواصلة، ولقد أصبح لزاما علي الدول العربية أن تواجه هذه التحديات في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة.

وفي ضوء ذلك تقدم هذه الدراسة تحليلا لقضايا: الأمن الغذائي العربي بين خلل الميزان التجاري وانخفاض الفائض التصديري، المعايير الاجتماعية للأمن الغذائي العربي، هل يحقق نموذج حرية التجارة الأمن الغذائي العربي . واستخدم لتقدير المؤشرات والمعايير موضوع الدراسة نشرات كل من البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.. وعند قصور البيانات علي مستوي كافة الأقطار العربية استخدمت نتائج دراسة الحالة في بعض الدول العربية لقياس أثر بعض السياسات مثل دعم الأسعار أو توزيع الدخل.

الأمن الغذائي العربي بين خلل الميزان التجاري وانخفاض الفائض التصديري

في ظل الاتجاه نحو تحرير السوق المحلي والتجارة الخارجية، وتطبيق أسس الميزة النسبية، تصبح الموازين التجارية السلعية هي المعيار الاقتصادي لمفهوم الأمن الغذائي. ويعرض الجدول رقم (١) نسب تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية. ويتبين جملة الصادرات العربية تغطي حوالي ١١٧ % من وارداتها الكلية، ويبدو أن ذلك يرجع بصفة أساسية للموازين التجارية للدول البترولية، حيث لم تغطي الصادرات الكلية الواردات الكلية إلا في الدول البترولية. وقد كان للاضطرابات السياسية في المنطقة أثر هام علي تعجز في الميزان التجاري في بعض الدول مثل الحال في لبنان حيث عانت بعد انتهاء الحرب الأهلية من مشكلة نمو وارداتها بشكل كبير جدا مع تدهور قيمة العملة المحلية، مما جعل صادراتها لا تغطي سوي ٨,٦% من الواردات الكلية في عام ١٩٩٧. ويجدر الإشارة أن موريتانيا هي الدولة العربية الغير بترولية الوحيدة التي اقتربت صادراتها من تغطية وارداتها، حيث بلغ حجم العجز التجاري أقل من ٥% فقط. وهذا مؤشر طيب علي أن خطط الإصلاح الاقتصادي والاستقرار السياسي قد بدأت في إتيان ثمارها.

أما بالنسبة للميزان التجاري الزراعي فلم تغطي جملة الصادرات الزراعية العربية إلا حوالي ٣٠,٤% من جملة الواردات الزراعية في عام ١٩٩٧، وهذا معناه أن السوق الزراعية العربية مدينة بشكل حاد للسوق العالمي، وأن المنتجات غير الزراعية تمول الواردات الزراعية، إلا في السودان وسوريا وموريتانيا، وفي موريتانيا بلغت الصادرات الزراعية حوالي مرتين ونصف قيمة الواردات في تلك السنة. وكذلك نجحت تلك الدول الثلاثة في أن تغطي قيمة صادراتها الغذائية فاتورة وارداتها من الغذاء في نفس السنة. بل وحققت كل من السودان وموريتانيا فائضا من العملات الحرة من الصادرات الغذائية بلغ حوالي ٥٢% ، وحوالي ٣٠% فوق فاتورة الواردات الغذائية،علي الترتيب. أما جملة السوق العربية فقد عجزت صادراتها الزراعية عن تغطية أكثر من ربع وارداتها الزراعية، مما يدل عن أن فاتورة الغذاء العربي تستنزف عائد الصادرات غير الزراعية وغير الغذائية

وهنا يبرز السؤال هل يمكن لقيام أنماط مختلفة من التعاون الاقتصادي، سواء سوق عربية مشتركة، أو تكتلات اقتصادية إقليمية أن تصلح لعلاج الخلل في الموازين التجارية الزراعية أو الغذائية القطرية، والإجابة علي هذا السؤال تقتضي تحليل مدي وجود فائض في إنتاج السلع الزراعية الغذائية التي يمكن أن يتم فيها التبادل وتطبيق سياسات السوق المشتركة، بمعني هل يحقق الإنتاج الغذائي العربي فائضا تصديريا في أي سلعة رئيسية؟ من استعراض نتائج الجدول رقم (٢) ربما لم يتحقق ذلك بشكل واضح إلا في الأسماك، ويقترب من ذلك بالنسبة للفاكهة والخضر، وبيض المائدة. ولكن تبين نتائج الجدول رقم (٢) انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي في النصف الثاني من التسعينات عن النصف الأول للمجموعات السلعية الغذائية الاستراتيجية وهي الحبوب، والخضر، والفاكهة، والسكر، ، كما انخفضت نسبة الفائض التصديري في إنتاج الأسماك من ١٥% إلي ١٣%.

ويبقي سؤال هام هل للتجمعات الاقتصادية العربية الحالية قادرة علي إحداث أثر فعال علي التجارة البينية العربية، خاصة الزراعية والغذائية. يبين الجدول رقم (١) أن إجمالي الصادرات لمجلس التعاون الخليجي مول كافة وارداته وحقق فائضا بلغ حوالي ٥٤ %. وبديهي أن هذا راجع للثروة البترولية فقط، حيث عجزت الصادرات الزراعية عن تغطية اكثر من خمس الواردات، أما الصادرات الغذائية لدول المجلس فقد مولت فقط ١٧ % من الصادرات. ولم يختلف الأمر كثيرا بين دول الاتحاد المغربي، حيث أن جملة الصادرات البترولية والغاز الطبيعي من كل من الجزائر وليبيا ضمن جملة الميزان التجاري لدول الاتحاد أظهر فائضا ضئيلا حوالي ٨,٥% في عام ١٩٩٧. ويتبين من الجدول رقم (٢) أنه خلال التسعينات انخفضت نسب الاكتفاء الذاتي للحبوب من ٧٢% إلي ٢٣%، ويرجع ذلك لتخلي السعودية عن سياسة التوسع في إنتاج القمح مهما علت تكاليف إنتاجه. كما انخفضت نسب الاكتفاء الذاتي من الفاكهة، والزيوت والشحوم واللحوم الحمراء وبيض المائدة، بل وحتى في الأسماك (برغم أن لدول الخليج ميزات نسبية عالية في إنتاج الأسماك). وارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي لدول المجلس في كل من الخضر والألبان واللحوم البيضاء يرجع فقط لرغبة المستهلك في تناول هذه المنتجات طازجة بصرف النظر عن تكاليف إنتاجها. أما في دول الاتحاد المغربي فقد انخفضت نسب الاكتفاء الذاتي لكل السلع الغذائية الأساسية من الحبوب والبقول والسكر، برغم أنها دول أغلبها ذات موارد زراعية كبيرة.

ورغم ذلك فهناك ظواهر إيجابية في نمو الإنتاج الغذائي العربي في بعض المجموعات السلعية الغذائية، حيث حدثت زيادة ملحوظة في نسب الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء والألبان، والبقول، والزيوت. وزيادة الإنتاج هو المنطلق الأصيل لضمان نجاح التعاون الاقتصادي، ولهذا فإن ثمار التعاون الاقتصادي العربي في ظل تحرير التجارة لن تتحقق إلا بإقرار سياسات تمويلية لتحرير انسياب الموارد، وحفز الاستثمار المباشر في الإنتاج الزراعي نحو تحقيق الميزات النسبية علي مستوي الأحزمة الزراعية العربية، حتى يتوافر تيار سلعي غذائي للتبادل علي أساس الميزات التنافسية، وليس تحت وطأة الحماية الجمركية أو دعم الأسعار.

المعايير الاجتماعية للأمن الغذائي العربي

نمط الاستهلاك الغذائي العربي:

تم تحليل نمط الاستهلاك للفرد العربي، علي أساس معايير الكفاية الغذائية كما وكيفا مقاسه بالاحتياجات اليومية الصحية للفرد، أي حوالي ٢٣٠٠ كالوري، وحوالي ٥٠ جرام من الزيوت والدهون، وحوالي ٧٠ جرام من البروتين (ثلثها علي الأقل من البروتين الحيواني.

وفي ضوء ذلك تبين من الجدول رقم (٣) وجود دولة عربية واحدة، هي الصومال، يعاني سكانها من عجز غذائي شديد، حيث يقل متوسط استهلاك الفرد فيها من الغذاء عن ٥٠% من الاحتياجات، وهناك دولتان هما جيبوتي واليمن يعاني سكانها من عجز غذائي نسبي حيث يقل متوسط استهلاك الفرد فيها من السعرات الحرارية عن ٩٠% من الاحتياجات. وهناك دولة واحدة علي مشارف العجز

الغذائي النسبي هي السودان، حيث يكاد متوسط استهلاك الفرد فيها أن يغطي الاحتياجات. ولكن باقي الدول العربية يزيد فيها متوسط استهلاك الفرد من السعرات كثيرا عن الاحتياجات وكذلك عن المتوسط العالمي (يقل فقط عن المتوسط العالمي في العراق وموريتانيا). وهناك فائض كبير في استهلاك الفرد من الزيوت والدهون فوق الاحتياجات الصحية منها، عدا اليمن، حيث يبلغ نصيب الفرد منها حوالي ٧٣% من الاحتياجات الصحية

ويبدو أن مشكلة سوء التغذية بين معظم سكان العالم العربي هي مشكلة نقص محتوي الغذاء من البروتين الحيواني وليست مشكلة نقص في السعرات الحرارية، فهناك عدد غير قليل من الدول العربية تشمل تسع دول عربية هي الأردن وسوريا والعراق ومصر وتونس والجزائر والمغرب واليمن وجيبوتي، يقل فيها متوسط استهلاك الفرد من البروتين الحيواني عن ٢٣ جرام يوميا (ثلث الاحتياجات من البروتين الكلي). كما أن هذا المستوي يقل عن المتوسط العالمي، أي حوالي ٣٩ جرما في اليوم.

أثر توزيع الدخل علي استهلاك الغذاء

إن متوسط استهلاك الفرد من السلع الغذائية ومدي تحقيقه لاحتياجات الصحية لا يعكس واقع الحالة الغذائية أو الأمن الغذائي في كثير من المجتمعات لأن الأهم هو توزيع مستويات الاستهلاك بين فئات الدخل المختلفة، والتي تعتبر انعكاسا لمدي عدالة توزيع الدخل. ولقد حدد البنك الدولي في قياس مؤشرات التنمية أن الفرد الذي يحصل علي أقل من دولار في اليوم يعتبر في حالة فقر مدقع، ومن يحصل علي أقل من دولارين هو تحت خط الفقر، أي أن خط الفقر المدقع يبلغ ٣٦٥ دولار للفرد سنويا، وأن خط الفقر النسبي هو ٧٣٠ دولار للفرد في السنة (مقومة بالقوة الشرائية للدولار في كل دولة بأسعار عام ١٩٨٥). ولهذا يمكن اعتبار نسبة السكان في الدول العربية الذين لا يحصل الفرد منهم علي ٢ دولار في اليوم تحت خط الفقر، كما قدرها البنك الدولي. والفئات تحت خط الفقر هناك شك كبير في أن يحصل أفرادها علي الكفاية الغذائية الصحية. ويعرض الجدول رقم (٤) نسبة السكان تحت خط الفقر، في الدول العربية التي توافر عنها بيانات لبحوث ميزانية الأسرة، والذين قد لا يحصلون علي كفايتهم من الغذاء. وتبلغ هذه النسبة حوالي ٦٨% من سكان موريتانيا، ٥٢% من سكان مصر، ٢٣,٥% من سكان الأردن، ٢٣% من سكان تونس، ٢٠% من سكان المغرب، ١٨% من سكان الجزائر. وفيما عدا موريتانيا فإن درجة شدة الفقر، أي نسبة الفجوة بين دخل الفرد وخط الفقر ليست مرتفعة، مما يجعل فرص تصحيح الخلل في توزيع الدخل في تلك الدول ليس صعبا.

ولا يعني عدم توافر بيانات عن نسب السكان تحت خط الفقر في غالبية الدول العربية أنه لا توجد فيها فئات تحت خط الفقر وبالتالي ليس لديها عجز في الكفاية الغذائية، فلقد بينت دراسة هامة في ندوة منظمة الأغذية والزراعة في جنيف في سبتمبر ١٩٩٩ أن هناك عدد غير قليل من الدول العربية لديها فئات تعاني من عجز غذائي، حيث أضيفت هذه النتائج لجدول رقم (٤) في صورة درجة شدة العجز الغذائي. ورتبت الدول العربية تنازليا وفقا لذلك، أي من أعلي درجة لشدة العجز الغذائي حتى أدنى درجة. ويتضح من الجدول رقم (٤) أن هناك نسبة من السكان في كل دولة (من ١٦ دولة عربية توافر عنها بيانات)، تعيا درجة من درجات العجز الغذائي، ومن ثم لديها نسبة من السكان تقع تحت خط الفقر.

ويبدو أن فائض الميزان التجاري الزراعي والغذائي في السودان الذي تعرضه بيانات الجدول رقم (١) يخفي عجزا عن تحقيق المضمون الاجتماعي للأمن الغذائي، حيث بينت الدراسة -جدول رقم (٤)- أن شدة العجز الغذائي في السودان حوالي ٣٧%. وبالتالي هناك نسبة مرتفعة من السكان تقع تحت خط الفقر. ويرجع ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية في السودان إلي الحروب الأهلية سواء في جنوب السودان، أو في الدول المجاورة (تحيط السودان جغرافيا ٨ دول)، حيث ينجم عنها تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين علي مدن السودان، والتي عادة تجري فيها المسوح الغذائية.

ويبدو أن عوامل أخرى غير مستوي الدخل قد تلعب دورا مهما في تفسير العلاقة العكسية بين مستوي متوسط دخل الفرد ونسبة السكان تحت خط الفقر ومن ثم درجة شدة العجز الغذائي. فرغم ارتفاع مستوي متوسط الدخل في السعودية والكويت فإن وجود درجة غير منخفضة من شدة العجز الغذائي لديها يرجع لوجود مناطق كبيرة بدوية منعزلة وذاتية، علاوة علي حركة القبائل عبر الحدود بين السعودية والأردن والكويت والعراق. أما الانخفاض درجة شدة العجز الغذائي في مصر والأردن وسوريا عن المغرب والجزائر، رغم تقارب متوسط دخل الفرد فيها فيرجع لوجود برامج دعم غذائي عالية مؤثرة في أسعار الغذاء في هذه الدول عما هو سائد في اقتصاد المغرب والجزائر.

وحيث أن النمو الاقتصادي يعني معدل الزيادة الحقيقية في دخل الفرد مقوما بأسعار ثابتة (معدل النمو الحقيقي) فهو عامل مباشر لتحسين مستوي استهلاك الغذاء. ولكن العجز في الادخار المحلي عن تمويل الاستثمار اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف يعني وجود فجوة في التمويل الوطني، والتي تغطي إما بالاقتراض الداخلي أو الخارجي، مما يرفع حجم الدين العام وأهمه المديونية الخارجية لأنها تزيد العبء علي ميزان المدفوعات وتسرع من معدل انخفاض سعر العملة المحلية، ويصاحب ذلك ارتفاع المستوي العام للأسعار والذي ينعكس بدوره علي ارتفاع أسعار الغذاء، خاصة إذا كانت الدولة مستوردا صافيا للغذاء.

الأمن الغذائي بين دعم أسعار المستهلك وتحقيق النمو الاقتصادي:

معظم إن لم يكن كل الدول العربية تتحرك بسرعة نحو التحرر الاقتصادي بعد أن ظلت لفترات طويلة تمتد لعدة عقود تخضع لتدخلات حكومية عميقة في سوق الغذاء، خاصة الحبوب والبقول وزيوت الطعام والسكر، حيث كانت أسعارها تدعم علي مستوي المستهلك بهدف تخفيف أعباء المعيشة، ولتقابل انخفاض الأجور النسبي، بحيث تتحقق مساواة اجتماعية. ولكن نتج عن ذلك زيادة في الطلب علي الغذاء بشكل عجز فيه نمو الإنتاج عن مواجهته، ومن ثم نما حجم الواردات، ومع ارتفاع الأسعار العالمية نما حجم الدعم الغذائي ونما معه أيضا حجم العجز في الميزان التجاري في معظم الدول العربية، وتحول لعبء كبير علي ميزانية تلك الحكومات، ولهذا أخذت عديد من الدول العربية لتحرير السوق الداخلي والخارجي و الذي مآله سيادة الأسعار الحرة العالمية، ولكن التوجه نحو إلغاء دعم أسعار الغذاء قد يؤدي لعدم حصول فئات حساسة لكفايتها من الغذاء الصحي (الأطفال والحوامل والمرضعات)، أي إلي نقص غذائي بدرجات متفاوتة وخاصة بين الأسر منخفضة الدخل. ومع عدم بلوغ معظم المقتصدات العربية درجة مناسبة من عدالة التوزيع للدخول، وعدم توازن الأجور مع الأسعار لا يجوز الانتظار حتى يتحقق النمو الاقتصادي الكافي لإصلاح هذا الخلل، فالتنمية البشرية تطلب توفير الغذاء للجميع بالقدر الكافي في الوقت المناسب حتى تتحقق تنمية الموارد البشرية القادرة علي صنع التنمية المتواصلة. والدلالة علي ذلك فإن الجدول رقم (٥) يبين تقديرا لمصفوفة مرونة الطلب لأسعار السلع الغذائية الرئيسية (القمح، الأرز، الذرة، البقول ، السكر، زيوت الطعام)، وكذلك مرونة العبور بين السلع الغذائية وغير الغذائية المقدرة كدراسة حالة في مصر. واستخدمت تلك المصفوفة لقياس أثر سيادة الأسعار العالمية علي انكماش الطلب علي السلع الغذائية الرئيسية، وقد حسب معدل الارتفاع المتوقع في سعر كل سلعة كفرق نسبي بين متوسط سعر المستهلك لهذه السلعة في السوق المحلي مقارنة بمتوسط السعر العالمي (سعر الحدود) بعد عمل التعديلات المناسبة للهوامش التسويقية.

ويتضح من الجدول رقم (٥) أنه من المتوقع انخفاض متوسط استهلاك الفرد المصري من القمح بنسبة حوالي ١٣,٢٥% عن معدله الحالي. وكذلك الحال بالنسبة لكل من الأرز والسكر، والبقول وزيوت الطعام، أي يتوقع انخفاض متوسط استهلاك الفرد منها بحوالي ٣٩ %، ٣٥%، ٤٥%، ٥٢%. ويتم تعويض النقص المتوقع في استهلاك الفرد من القمح والأرز بزيادة استهلاك الذرة بحوالي ١٦ %، وهذا ربما يبين أهمية دراسة إمكانية خلط الذرة بالقمح في صناعة الخبز في الدول العربية منخفضة الدخل، والتي لديها عجز كبير في الإنتاج عن سد احتياجات الاستهلاك، وخلط الذرة بالقمح في صناعة الخبز نمط استهلاكي مألوف في الريف العربي. وفي دراسة عن تسويق الحبوب في مصر اتضح أن نسبة خلط الذرة بالقمح في الريف المصري تتراوح بين (١,٠:١,٠) إلي (٣:١).

ولاشك أن أثر هذا الانكماش في الطلب علي تلك السلع الغذائية الرئيسية سوف ينعكس علي الحالة الغذائية، أي علي مدي كفاية الاستهلاك للاحتياجات الصحية. وقد تبين من دراسة الحالة المعروضة عن مصر أنه سيؤدي لانخفاض استهلاك الفرد المصري من السعرات الحرارية بحوالي ٥٠٩ كالوري في اليوم، أي بحوالي ١٥% من المتاح للاستهلاك، وهذا الانكماش قد يحد من فقص المتاح من السعرات، والتي تدخل عادتا في نطاق الفاقد أو توجه للدواجن المنزلية. وسيمتد النقص ليشمل البروتين أيضا. حيث يتوقع أن ينخفض بحوالي ٩% من المأكول، مما يزيد فجوة الكفاية الغذائية من البروتين من ١٧% حاليا إلي ٢٥%، لأن معظم البروتين المأكول نباتي المصدر. وبالطبع فإن هذا الانخفاض سوف يتباين من دولة لأخرى، ومن مستوي دخل لآخر، ولكن هذا يتطلب توافر دراسات بالعينة لبحوث ميزانية الأسرة في كل دولة. والخلاصة أن الآثار السلبية لتحرير أسعار الأغذية علي محدودي الدخل ستكون عالية.

ومن جهة أخري بينت دراسة الحالة المعروضة عن مصر أن سيادة السعر العالمي للطعام نتيجة تحرير التجارة وتطبيق آليات السوق ستؤدي إلي انخفاض عام في مستوي المعيشة، يتمثل في انخفاض الإنفاق علي السلع غير الغذائية بقدر بحوالي ١١% عن المستوي الحالي، وحيث أن متوسط الإنفاق علي السلع غير الغذائية حوالي ٥٥% من الإنفاق الخاص، الذي يمثل بدوره ٧٠% من دخل الفرد، فهذا يعني أن دخل الفرد يحتاج لزيادة حوالي ٤,٢% لتعويض هذا العجز المتوقع، وكذلك يتوقع انكماش صافي في الإنفاق علي الطعام والشراب حوالي ٢٠%، وباعتبار الإنفاق علي هذه المجموعة السلعية ٤٥% من الإنفاق الخاص، وأن الأخير يمثل ٧٠% من دخل الفرد، يتبين

ضرورة نمو متوسط دخل الفرد بحوالي ٦% أخري، أي مطلوب ١٠,٢٠% نمو في دخل الفرد العربي (نموا اقتصاديا) حتى لا يحدث تدهور في مستوي المعيشة إذا تم إزالة للدعم. وبإضافة معدل نمو سكان، أي حوالي ٢,٥%، فإن معدل النمو في الدخل القومي يجب ألا يقل عن ١٢ %. ولتقدير حجم الاستثمار المطلوب لإحداث هذا النمو في الدخل القومي، استخدم متوسط معامل رأس مال (كفاءة استثمار متوسطة) حوالي ٤، فبلغ حجم الاستثمار الإجمالي المطلوب حولي ٤٨ % من الدخل القومي، وبالطبع فالمدخرات المحلية تعجز عن الوفاء بذلك المعدل العالي.

وهكذا يتبين أن توافر الاستثمارات محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي، ومن ثم لتحقيق الأمن الغذائي. ويبين الجدول رقم (٥) أن هناك عجز في تمويل الاستثمارات من الادخار المحلي في كل من الدول العربية متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل أما الدول العربية التي حققت فائضا في المدخرات المحلية أعلي من الاستثمارات المطلوبة، فهي إما دول مرتفعة الدخل مثل السعودية، أو دول لجأت إلي الحد من الاستهلاك العام والخاص مثل الجزائر، أو دول تخصص صادرات البترول المحدودة لديها لتحقيق حجم تمويل كافي للمدخرات مثل اليمن وتونس، وهذا والفائض يمول عجز الميزان التجاري.

ورغم ضخامة الاستثمارات في خمس دول عربية هي الجزائر والأردن واليمن والسعودية والمغرب لكن فاق معدل نمو السكان النمو في الدخل القومي ولذلك حققت نموا اقتصاديا سالبا، أي انخفضت القوة الشرائية للفرد، وهذا يعني تأثيرا سلبيا علي استهلاك الغذاء، ويرجع ذلك إلي جانب ارتفاع معدل نمو السكان إلي انخفاض كفاءة رأس المال المستثمر، حيث تراوح معامل رأس المال في هذه الدول بين ٩,٥ –١٥، وقد يرجع ذلك إلي أن أغلب مشروعات التنمية في هذه الدول بنية أساسية وتعمير، وهي بطبيعتها ذات معامل استرداد طويل المدة لرأس المال، مما انعكس علي ضعف النمو الاقتصادي في المرحلة الراهنة. وكان أداء الاقتصاد التونسي في شأن النمو الاقتصادي أفضل المقتصدات العربية في التسعينات يليه الاقتصاد المصري، ثم الموريتاني فالسوري وهذا يرجع إما لارتفاع كفاءة رأس المال المستثمر أو انخفاض معدل نمو السكان أو كلاهما معا. ولذلك وحتى يتحقق النمو الاقتصادي الملائم ويتم إصلاح الخلل في توزيع الدخل، فلابد من تحديد الفئات الأكثر فقرا وتوجيه برامج موجهة لها لرفع مستواها الغذائي، دون ما الانتظار حتى يحقق النمو الاقتصادي هذا الإصلاح الذي يستغرق زمنا يكون ضحيته فئات تحت خط الفقر، ويتم تنفيذ هذه البرامج الموجهة بمعاونة الجمعيات غير الأهلية.

هل يحقق نموذج حرية التجارة الأمن الغذائي العربي

أقر مجلس الغذاء العالمي في نوفمبر ١٩٩٦ مبدأ هاما، هو أن نموذج تحرير التجارة يعتبر منطلقا لتحقيق العالم للأمن الغذائي.

فروض النموذج

لقد بني دعاة تعميم نموذج حرية التجارة فروضهم علي أساس أن حرية التجارة تؤدي لإعمال مبدأ الميزة النسبية لتخصيص الموارد في كل دولة، ومن ثم تؤدي إلي النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة القدرة الشرائية للأفراد وبذلك تساهم في ارتفاع استهلاكهم من الغذاء وبلوغ الأسر حدا مناسبا من الأمن الغذائي، لأن التبادل التجاري، وفق مبدأ الميزة النسبية ودون قيود، يؤدي لزيادة استهلاك الغذاء وتنوعه لكافة الشعوب، أكثر مما يؤدي إليه مبدأ الاكتفاء الذاتي. فحرية التجارة تؤدي لزيادة العرض المحلي المتاح من الغذاء، والذي بدوره يساهم في خفض أسعار المستهلك من الطعام في السوق المحلي. كما انه يؤثر في جانب الطلب من خلال تصدير الفائض من الأغذية التي لدولة ما ميزة نسبية فيها واستيراد أغذية أخري أقل تكلفة من دولة أخرى لها فيها ميزة نسبية، وبالتالي يتسع مدي المتاح من الغذاء للاستهلاك المحلي كما ونوعا في كلا الدولتين، ومن ثم يتحسن المستوي الغذائي ويتعاظم إشباع المستهلك. أي أن حرية التجارة تؤدي لزيادة مستويات الاستهلاك عما يسمح به الاعتماد علي الإنتاج المحلي، ومن ثم تؤكد عدم جدوى مبدأ الاكتفاء الذاتي في الغذاء (شعار البعبلك)

وتقدم حرية التجارة وسائل أقل تكلفة لتحقيق الأمن الغذائي لكل قطر دون اللجوء إلي مخزون استراتيجي غذائي، وتسمح بمعالجة التقلبات في العرض المحلي حتى في المنتجات التي للقطر فيها اكتفاء ذاتي أو فائض. وأنصار هذا الرأي يقدمون دلائل موضوعية، فخلال النصف الماضي من هذا القرن كان هناك اتجاها متناقصا في الأسعار العالمية للأغذية مقارنة بأسعار المنتجات الصناعية في الأسواق العالمية. وكذلك صاحب التقدم التكنولوجي وزيادة حجم التجارة العالمية انخفاض في تكاليف النقل وتكاليف الشحن والتداول في الموانئ.

كما يقدم أنصار حرية التجارة عدة ضمانات منها أن مجلس الغذاء العالمي في نوفمبر ١٩٩٦ قد ذكر في إعلانه الموقع عليه رؤساء حكومات ١٨٦ دولة أو ممثليهم تحت البند رقم (٤) في المادة (٤-٢) انه يجب أن تتعهد الدول الموقعة بأن تضمن تلبية احتياجات واردات الغذاء الضروري لكل الدول، أخذا في الاعتبار الأسعار العالمية وتقلبات العرض العالمي والمحلي، وأخذا في الاعتبار أيضا احتياجات الاستهلاك للفئات الحساسة، مثل الأطفال، خاصة في الدول الأقل نموا. هذا التعهد يفرض علي الدول المصدرة أن تسلك سلوك المصدر الموثوق به ذي المصداقية في عرض الغذاء لزبائنها المتاجرين معها، وعليها أيضا أن تجعل كل سياساتها وبرامجها التصديرية متفقة مع مبادئ منظمة التجارة العالمية حتى تتحقق الحماية للدول النامية المستوردة، بما يكفل شراء احتياجات الأخيرة من الغذاء الأساسي من السوق العالمي بشروط مناسبة. علاوة علي ذلك فقد وضعت منظمة التجارة العالمية معايير لمساعدة أقل الدول نموا والمستوردة الصافية للغذاء لتمويل وارداتها من الغذاء من خلال المؤسسات المالية العالمية وأهمها صندوق النقد الدولي. كما أن اتفاقية الزراعة (AoA) الموقعة ضمن اتفاقات جولة أورجواي تنص علي منع أي إجراءات للمقاطعة أو الحصار في تصدير الغذاء لأسباب سياسية أو عسكرية، وهو ما أكده ونص عليه إعلان روما لمجلس الغذاء العالمي في عام ١٩٩٢ حيث أكد علي أن "الغذاء يجب ألا يستخدم كوسيلة للضغط السياسي أو الاقتصادي"، كما ينص علي أنه يجب "ألا يأخذ طرف بمفرده إجراءات في تجارة الغذاء تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة".

ولقد ذهب البعض لأبعد من ذلك وقدم نماذج اقتصادية قياسية توضح أن تبني دولة ما لمبدأ حرية التجارة وتطبيق أسس الميزة النسبية تؤدي في المدى الطويل إلي زيادة معدل التوظف في تلك الدولة. كما تتضمن اتفاقية المواصفات الصحية حماية تلقائية أيضا حتى للدول التي تعجز نظم الرقابة والتوزيع فيها عن مواكبة المواصفات العالمية، لأنها تنص علي حق أعضاء منظمة التجارة العالمية في حماية حياة الإنسان والحيوان والنبات والصحة العامة داخل أقطارها، وللدلالة علي ذلك فبمجرد أن نشرت المنظمات العالمية المعارف الأولية لمشكلة تلوث المنتجات بمادة الديوكسين، مارست أقطار كثيرة هذا الحق بسرعة. وهناك اجتهادات من كل من منظمة الأغذية والزراعة وهيئة مواصفات الغذاء (CAC)، والمؤسسة العلمية للمواصفات (IS O) ومجلس الوحدة الأوروبية (EU)، في وضع دليل عالمي لمواصفات الأغذية، ومازالت هذه الهيئات تناشد الهيئات الوطنية في التعاون لوضع أسس التطبيق والرقابة ومعايير القياس التي تواكب هذه

الانعكاسات السلبية للتحرر الاقتصادي وحرية التجارة علي الأمن الغذائي العربي

هناك وجه آخر للعملة قد يكون هو الأكثر احتمالا عند التطبيق الكلاسيكي لنموذج التحرر الاقتصادي وحرية التجارة، يتمثل في مواجهة الأمن الغذائي في معظم الدول العربية عديد من الآثار سلبية. تعرض الدراسة تحليلا لها في هذا الجزء.

أثر حرية التجارة علي إزالة الفقر

قد يكون لتطبيق حرية التجارة آثار سلبية من خلال التناقص المتوقع لغير صالح نظم إنتاج الغذاء التقليدية، ومن ثم شرائح المجتمع المستخدمة لها. ويمكن القول أن منافع حرية التجارة قد لا تبلغ الفئات الأقل فقرا في العالم. ولهذا يوصي مجلس الغذاء العالمي أن يصاحب تطبيق مبدأ حرية التجارة سياسات محلية اجتماعية واقتصادية للتأكد من أن منافع النمو الاقتصادي المترتبة علي حرية التجارة قد بلغت جميع الفئات حتى الفقراء منهم.

كما أن مقتضيات التحرر الاقتصادي وإعمال آليات السوق التي ترمي لتحقيق الميزات النسبية في توظيف الموارد تتطلب توجيه السياسات الزراعية نحو تحقيق الكفاءة من خلال اقتصاديات السعة الكبيرة والتقنيات المولدة للدخل. وهذا يتطلب التنمية من القمة للقاعدة، ولذلك فرغم أنه منهج قد يحقق نموا زراعيا كبيرا ولكن لا يعني بالضرورة تحقيق العدالة في التوزيع أو المتطلبات الاجتماعية سواء في الحضر أو الريف أو بين المناطق الغنية والهامشية، ولهذا يتطلب النجاح في جني ثمار التحرر الاقتصادي تعديلات هامة في السياسات الوطنية في مجال التنمية الريفية والزراعية والغذائية، تحقق توافقا بين توجهات التحرر الاقتصادي وواقع الريف العربي.

حرية التجارة والشروط البيئية

هناك محاذير خاصة باحتمال التعارض بين منافع حرية التجارة وتطبيق الشروط البيئية في سياسات التجارة العالمية. وقد بدأت هذه المحاذير منذ إعلان اتفاقات جولة أورجواي في شأن التجارة والبيئة، حيث ألقت احتمالات الآثار السلبية لمعايير البيئة بظلالها على مستقبل نمو صادرات الدول الآخذة في النمو، ومعظمها إما زراعية أو غذائية، وبالتالي أصبح نموذج التبادل التجاري الحر ومنافعه مفتقدا لواقع ملموس يؤازره. وقد أكد النظام العالمي الجديد حرصه على تطبيق هذه المعايير في مؤتمر الدول السبع الصناعية في شهر يونيه ١٩٩٩ . ولا يخفي أن مواجهة مرض جنون البقر أو تلوث المنتجات الحيوانية والأعلاف بمادة "الديوكسين" وغيرها قد أعطت الأمر بعدا درامي. ويجدر الإشارة أن الأمر امتد ليشمل مسألة التراكيب الوراثية المتحولة (GMOS)، بل إن القضية أصبحت تمثل التحدي الأهم في تضيق نظام تجاري عالمي أكثر حرية للغذاء والمنتجات الزراعية. ولقد فشل حتى الآن مسعى اتفاقية سلامة الغذاء الصحية (SPS) نحو إيجاد معايير متجانسة علي أساس مواصفات عالمية موحدة لأنها لم تتمكن من منع عيوب وسلبيات طرق الرقابة المحلية علي المواصفات في الدول الآخذة في النمو المؤدية لعدم مطابقة خصائص السلع الغذائية المصدرة للمتطلبات في دول العالم المرتفعة النمو، خاصة تلك السلع المنتجة من خلال سلاسل طويلة وأهمها المنتجات الحيوانية. لأنها تعني الرقابة إدارة المنتج في كل مراحله منذ بدأ الإنتاج حتى وصوله للمستهلك. ورغم صعوبة تطبيق نظم للمواصفات البيئية إلا أن توافرها في إنتاج وتسويق السلعة الغذائية يحقق منافع اقتصادية كبيرة، فالتركز فقط علي توفير الشروط الصحية في مرحلة معينة مثل التجهيز أو التعبئة أو التصنيع دون المراحل الأخرى يزيد التكاليف بشكل كبير من حيث طرق المعالجة والحفظ والتعبئة، وأيضا يؤدي ولا شك لفقد كثير من القيمة الغذائية للسلعة. ولكن التأكد من إدارة إنتاج السلعة وتداولها بشكل بيئي سليم يخفض هذه التكاليف ويحافظ علي قيمتها الغذائية. والجامعة العربية ومنظماتها يمكن أن تلعب دورا في التعاون المشترك لمواجهة هذه القضية التي تؤثر سلبا علي نمو الاقتصاد العربي في العقدين القادمين. ولقد امتد الأمر ليصبح البعد البيئي شرطا وقيدا من قبل النظام العالمي الجديد يفرض علي الدول الأقل نموا عقوبات إذ هي عجزت عن تحقيق متطلبات حماية البيئة بمفهومها الواسع، أي ليس فقط حمايتها من التلوث، بل المحافظة علي الموارد من التدهور مثل التصحر أو إزالة الغطاء الخضري أو تدهور المراعي نتيجة الرعي الجائر، أو استنزاف الموارد السمكية الطبيعية، أو ارتفاع مستوي الماء الأرضي، أو نقص خصوبة التربة، وهي ممارسات يتهم بها الشمال المتقدم دول الجنوب (الدول الآخذة في النمو)، والتي تبرر بدورها هذه الممارسات بأنها تتم تحت وطأة الطلب الملح لزيادة إنتاج الغذاء أو التنمية العمرانية أو الصناعية في خطط طموحة ترمي للتعجيل برفع مستويات الدخول المنخفضة حاليا بشكل واضح. وفي هذا الصدد تطلب دول الجنوب من الشمال أن يقدم العون التقني لإيجاد حلول بديلة.

حرية التجارة والمخزون الغذائي الاستراتيجي

هناك دلائل تدحض الفرض القائل أن المخزون الاستراتيجي غير ذي جدوى تحت مظلة التطبيق الكامل لحرية التجارة العالمية، حيث يطرح الرافضون القضية بوجه آخر وهي ما مدي المصداقية في الاعتماد علي العرض العالمي من السلع الإستراتيجية ومن ثم أسعارها العالمية؟ فما زالت أزمة الغذاء العالمي في عامي ١٩٩٧٣، ١٩٩٧٤ تلقي بظلالها علي السوق العالمي. ويبدو أن مرجع الشك في هذه المصداقية أمران، أولهما أن طبيعة الإنتاج الزراعي العالمي يجعله دائما معرض لأثر العوامل المناخية، لأن معظم نظم الزراعة في العالم مطرية، ومن ثم يخضع العرض منها لتقلبات معدلات سقوط المطر، خاصة في الأشهر الحرجة من نمو المحصول، كما أن النظرية العنكبوتية للأسعار الراجعة للاستجابة المتأخرة للإنتاج الزراعي، تجعل تقلبات العرض نتيجة تقلبات الأسعار احتمالا لا يمكن تجاهله. أما الأمر الثاني فهو البعد السياسي في عصر القطب العالمي الواحد وقوانينه التي تدور في فلكه، والتي أضعفت من درجة المصداقية في تطبيق مبادئ العدالة، وليس أدل علي ذلك من سياسات الحصار الاقتصادي التي طبقت عدة مرات وبمكاييل مختلفة الأوزان في عدة مناطق في العالم زمنها المنطقة العربية، وآثارها السلبية علي شعوب هذه الدول مازالت وستبقى لفترة طويلة من الزمن. كما أن المعارضون يرون أن مسألة تمويل المؤسسات المالية لواردات الغذاء للدول الأكثر فقرا لا تتحقق تلقائيا ولكن مازالت تحتاج عناية كبيرة في بلورة المادة ٢٠ من اتفاقية الزراعة لجولة أوروجواي، وهذا يحتاج لجولات أخري من المفاوضات المستمرة. ولذلك قبلي أن تتسم حرية التجارة بالمصداقية لابد من وجود مخزون استراتيجي غذائي عربي، من الحبوب علي الأقل، يخدم احتياجات الإنسان والثروة الحيوانية، ويمكن أن يتم في إطار عربي مشترك، بما يضمن المساومة علي أسعار أفضل للحجم الكبير ويضمن كفاءة السحب والتعويض.

سوق العمل والتوظف

إن مضمون التحرر الاقتصادي يعني تحررا للأسواق المحلية والعالمية سواء كانت أسواق المدخلات أو المخرجات، ولكن للأسف لا ينطبق ذلك علي سوق العمل الذي لدي الدول العربية منه وفرة كبيرة قابلة للتصدير. والتشريعات التي أصدرتها دول الشمال في العقدين الماضيين بين مدي إمعان هذه الدول في وضع القيود، تحت مسميات مختلفة اجتماعية وسياسية، في وجه هجرة عمالة الجنوب إلي أسواقها طلبا للعمل، حتى ولو كانت تلك العمالة ذات كفاءة إنتاجية عالية.

نقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية: (Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights)

تخلق القيود التي تفرضها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية علي نقل التكنولوجيا من دول الشمال إلي دول الجنوب عائقا أخر أمام زيادة معدلات التوظف وإمكانية تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية والريفية. كما تدفع دراسات المؤسسات العالمية في ظل النظام العالمي الجديد دول الجنوب إلي ترك أبحاث تطوير التكنولوجيا الحيوية باعتبارها مكلفة لمؤسسات البحث في دول الشمال دون الرغبة في أي تعاون مشترك. ولذلك تحتاج هذه الاتفاقية لمزيد من التفاوض والجهد من أجل صالح الدول النامية.

حتمية تبني المعايير الاجتماعية والسياسية لدول الشمال

يترتب علي تبعات خطط التحرر الاقتصادي شعوب دول الجنوب تبني غير مقنن للمعايير الاجتماعية والسياسية التي تأخذ بها دول الشمال عند اللجوء إليها كممول وكمصدر للعلم والتكنولوجيا لشركاتها في الجنوب. وتتجاهل دول الشمال المتقدم، عندما تفرض تلك الشروط ، أنها بلغت هذه المراحل من التنمية البشرية والاجتماعية بعد عدة عقود وأحيانا قرون من التحديات والكفاح، ولذلك يعتبر تعسفا منها عندما تضع شروط حقوق الإنسان وحماية البيئة والديمقراطية وحرية الفكر المطلقة شروطا مسبقة علي دول الجنوب كضمان لنفاذ سلعها التصديرية إلي أسواق الشمال.

سيادة نظم الشركات عابرة الجنسيات

في الوقت الذي يروج فيه النظام العالمي الجديد لحتمية نموذج التنمية المتواصلة الذي يضمن الحقوق والمسئوليات المتساوية للمشاركين في الأنشطة الاقتصادية علي كوكب الأرض، يتجه الشمال المتقدم إلي نموذج الشركات عابرة الجنسيات (Transnational Corporations) التي أصبحت في طريقها للتحكم في كل السوق العالمي للسلع الغذائية والزراعية ومستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا. والمستغرب أن الاتفاقات الدولية الاقتصادية الحالية تضمن حماية كاملة لهذه المؤسسات العملاقة رغم أنها تهمل أو تتجاهل لحد كبير تحديد التزامات هذه المؤسسات ومسئولياتها. وبالمقارنة فإن حقوق صغار المزارعين والعمالة الزراعية الغير حائزة قد أسقطت حقوقهم من ساحة مناقشات مفكرة الاقتصاد العالمي. ولذلك يجب التأكيد علي أن سياسات تحرير نظم إنتاج الغذاء لن تؤتي ثمارها المرجوة، بل ربما حدث العكس، لو لم يعتني النظام العالمي الجديد بإصلاح بناء المنظمات العالمية، وعلي رأسها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتصبح قوية وفي ذات الوقت ديموقراطية المشاركة ، والتي بدورها يجب أن تسعي بجدية للقضاء علي الاتجاه المتزايد نحو الاستقطاب الاجتماعي بين الأقطار وداخلها. كما يجب قبول أن تطبق الحكومات بشكل انتقائي بعض السياسات الرامية لحماية الفقراء التي ثبت نجاحها في الماضي. ولكن علي الدول العربية ألا تنتظر تغير التوجهات في المناخ العالمي لصالحها، باعتبار ذلك يدخل في نطاق الاحتمالات غير مؤكدة، بل يجب عليها أن تبحث عن أطر لتكتلات اقتصادية فعالة لمواجهة هذه التحديات، متناسية أية خلافات سياسية في الماضي أو الحاضر.

المراجع

١. T.J. Aldington, (١٩٩٩

Negotiations from the Perspective of the Developing Countries. Paper No. ٥. Organized by Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva ٢٣-٢٤ September ١٩٩٩.

سوق العمل والتوظف

إن مضمون التحرر الاقتصادي يعني تحررا للأسواق المحلية والعالمية سواء كانت أسواق المدخلات أو المخرجات، ولكن للأسف لا ينطبق ذلك علي سوق العمل الذي لدي الدول العربية منه وفرة كبيرة قابلة للتصدير. والتشريعات التي أصدرتها دول الشمال في العقدين الماضيين يبين مدي إمعان هذه الدول في وضع القيود، تحت مسميات مختلفة اجتماعية وسياسية، في وجه هجرة عمالة الجنوب إلي أسواقها طلبا للعمل، حتى ولو كانت تلك العمالة ذات كفاءة إنتاجية عالية.

نقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية: (Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights)

تخلق القيود التي تفرضها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية علي نقل التكنولوجيا من دول الشمال إلي دول الجنوب عائقا أخر أمام زيادة معدلات التوظف وإمكانية تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية والريفية. كما تدفع دراسات المؤسسات العالمية في ظل النظام العالمي الجديد دول الجنوب إلي ترك أبحاث تطوير التكنولوجيا الحيوية باعتبارها مكلفة لمؤسسات البحث في دول الشمال دون الرغبة في أي تعاون مشترك. ولذلك تحتاج هذه الاتفاقية لمزيد من التفاوض والجهد من أجل صالح الدول النامية.

حتمية تبني المعايير الاجتماعية والسياسية لدول الشمال

يترتب علي تبعات خطط التحرر الاقتصادي شعوب دول الجنوب تبني غير مقنن للمعايير الاجتماعية والسياسية التي تأخذ بها دول الشمال عند اللجوء إليها كممول وكمصدر للعلم والتكنولوجيا لشركاتها في الجنوب. وتتجاهل دول الشمال المتقدم، عندما تفرض تلك الشروط ، أنها بلغت هذه المراحل من التنمية البشرية والاجتماعية بعد عدة عقود وأحيانا قرون من التحديات والكفاح، ولذلك يعتبر تعسفا منها عندما تضع شروط حقوق الإنسان وحماية البيئة والديمقراطية وحرية الفكر المطلقة شروطا مسبقة علي دول الجنوب كضمان لتفاذ سلعها التصديرية إلي أسواق الشمال.

سيادة نظم الشركات عابرة الجنسيات

في الوقت الذي يروج فيه النظام العالمي الجديد لحتمية نموذج التنمية المتواصلة الذي يضمن الحقوق والمسئوليات المتساوية للمشاركين في الأنشطة الاقتصادية علي كوكب الأرض، يتجه الشمال المتقدم إلي نموذج الشركات عابرة الجنسيات (Transnational Corporations) التي أصبحت في طريقها للتحكم في كل أسواق العالمي لسلع الغذائية والزراعية ومستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا. والمستغرب أن الاتفاقات الدولية الاقتصادية الحالية تضمن حماية كاملة لهذه المؤسسات العملاقة رغم أنها تهمل أو تتجاهل لحد كبير تحديد التزامات هذه المؤسسات ومسئولياتها. وبالمقارنة فإن حقوق صغار المزارعين والعمالة الزراعية تغير حاضرة كما أسقطت حقوقهم من ساحة مناقشات مفكرة الاقتصاد العالمي. ولذلك يجب التأكيد علي أن سياسات تحرير نظم إنتاج الغذاء لن تؤتي ثمارها المرجوة، بل ربما حدث العكس، لو لم يعتني النظام العالمي الجديد بإصلاح بناء المنظمات العالمية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتصبح قوية وفي ذات الوقت ديموقراطية المشاركة ، والتي بدورها يجب أن تسعي بجدية للقضاء علي الاتجاه المتزايد نحو الاستقطاب الاجتماعي بين الأقطار وداخلها. كما يجب قبول أن تطبق الحكومات بشكل انتقائي بعض السياسات الزراعية لحماية الفقراء التي ثبت نجاحها في الماضي. ولكن علي الدول العربية ألا تنتظر تغير التوجهات في المناخ العالمي لصالحها، باعتبار ذلك يدخل في نطاق الاحتمالات غير مؤكدة، بل يجب عليها أن تبحث عن أطر لتكتلات اقتصادية فعالة لمواجهة هذه التحديات، متناسية أية خلافات سياسية في الماضي أو الحاضر.

المراجع

1) T.J. Aldington, (1999 ons: Key Issues raised by the Forthcoming WTO Negotiations from the Perspective of the Developing Countries. Paper No. 5. Organized by Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva 23-24 September 1999.

2) FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security: Issues and Options in the Forthcoming WTO Negotiations from the Perspective of the Developing Countries. (1999

1. Organized by Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva 23-24 September 1999.

3) FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security: Issues and Options in the Forthcoming WTO Markets, 1995-1998 2. Organized by Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva 23-24 September 1999.

4) World Bank. (1995 Sectoral Report No. 1491. Wash. D.C. USA.

5) International Monetary Fund. (1999 Studies by Staff of the International Monetary Fund. Wash. D.C., USA.

6) Solon L. Barracloug. (1999 Economic Order: Policy Issues for the South. Working Papers on Asset Distribution Policy and Economic Growth. World Bank. Wash. D.C. USA.

7) World Bank, (1999 A Joint Publication by the Policy research and Poverty and Social Policy Departments of the World Bank.

8) FAO. (1999 Agriculture 1998 FAO, Rome, Italy.

9) Ibrahim Soliman. (1992 Proceedings of 1st International Conference on Towards an Arab African Strategy for Safe Food and Better Nutrition. Alexandria University. High Institute of Public Health in Cooperation with United Scientists for Projects and Development. Page numbers1-17.

10) Ibrahim Soliman & Shahla Shapouri. (1984). "The Impacts of Wheat Price Policy Change on Nutrition Status in Egypt". ERS Research Bulletin No. AGES 831129. United States Department of Agriculture. Economic Research Service, International Economic Division". Wash. DC. USA.

11) Ibrahim Soliman & Shawki Imam (1987). "Analytical Study for consumptive Expenditure and its Relation to Investment Planning". Proceedings of the 12th Conference of Egyptian Statistics Economists. Held at and organized by The Egyptian Association of Political Economics and Legislation. Remises Street, Cairo, Egypt.

12) Aida H. El Asfahani and Ibrahim Soliman. (1989). "Food versus Nutrition Security Planning in Egypt: Social Economic and Political Concepts". Journal of Medical Sciences. Vol. 7, No. 2, P. 667-675.

13) Ibrahim Soliman & Nafissa Eid (1992). " Impacts of Economic Liberalization on Food Demand and Dietary Adequacy". Proceedings of the First International Conference on "Towards an Arab African Strategy for Safe Food and Better Nutrition. P. 1-10. , High Institute of Public Health, Alexandria University. Alexandria. Egypt.

14) Ibrahim Soliman & Nafissa Eid. (1995 Socio-Economic Environment on Dietary Egyptian Journal of Agricultural Economics. Vol.5. No.2. P. 757-782. Published by Egyptian Association of Agricultural Economics. Dokki. Cairo. Egypt.

جدول رقم (١) الميزان التجاري في الدول العربية في عام ١٩٩٧

الدولة	نسبة تغطية الصادرات إلي الواردات (%)			الدولة	نسبة تغطية الصادرات إلي الواردات (%)		
	الكلية	الزراعية	الغذائية		الكلية	الزراعية	الغذائية
الأردن	%٤٤,٧	%٥٣,٢	%٥٤,٣	قطر	%١٧٩,٥	%٢٥,٤	%٦,١
الإمارات	%١٢١,١	%٣٠,١	%٢٩,١	الكويت	%١٨٨,٢	%٢٠,٠	%٣,٩
البحرين	%١١٠,٥	%١٦,٤	%١٨,٠	لبنان	%٨,٦	%٨,٥	%١١,٢
تونس	%٦٩,٩	%٧٧,٣	%٧٧,٩	ليبيا	%١٦١,٦	%٣٢,٠	%٢,٠
الجزائر	%١٥٥,٤	%١,٩	%٨,٣	مصر	%٢٩,١	%٢٥,٦	%١٠,٢
جيبوتي	%٥٧,٣	%١٣,٨	%٢٥,١	المغرب	%٥٩,٤	%٥٤,٤	%٦٠,٠
السعودية	%١٨٦,٠	%١٤,٣	%١٢,٤	موريتانيا	%٩٥,٤	%٢٤٢,١	%١٣٠,٢
السودان	%٣٧,٦	%١٠٠,٢	%١٥٢,١	اليمن	%١٢٤,٣	%٨,٢	%٤,٢
سوريا	%٦٧,٩	%١١٥,٧	%٩٩,٥	الجملة	%١١٦,٦	%٣٠,٤	%٢٦,١
الصومال	8.2%	25.6%	%٣٠,٦	التجمعات الاقتصادية العربية:			
العراق (١)	غ.م-	غ.م	غ.م	مجلس التعاون الخليجي	%١٥٤,١	%٢٠,٣	%١٦,٩
عمان	%١٣٤,٤	%٣٢,٥	%٣٤,٨	اتحاد المغرب العربي	%١٠٨,٥	%٣٦,٠	%٣٤,٠

(١) غ.م = بيانات غير متوافرة.

المصدر: جمعت وحسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٨). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم ١٨، الخرطوم، السودان.

جدول رقم (٢) تطور نسب الاكتفاء الذاتي (%) من المجموعات الغذائية الأساسية في الدول العربية في الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٧

المنطقة	جملة الدول العربية		مجلس التعاون الخليجي		الاتحاد المغربي	
	٩٤-٩٠	٩٧-٩٥	٩٤-٩٠	٩٧-٩٥	٩٤-٩٠	٩٧-٩٥
السلعة	٦١,٩	٥٥,٣	٧٢	٢٣,٠	٤٧,٨	٣٦,٣
الحبوب	٧٠,٢	٧٤,٨	٠,٠٠	٠,٠٠	٦٣,٠	٦١,٠
البقول	٩٨,٦	٩٨,٢	٧٠,٩	٧٣,٤	١٠٢,٠	١٠١,٦
الخضر	٩٩,٥	٩٧,٤	٥٩,٠	٥٦,٩	١١٠,٩	١٠٧,١
الفاكهة	٣٩,١	٣٣,١	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٣,٩	٢٠,١
السكر	٣٨,١	٤٨,٨	٠,٦	٠,٥	٤١,٤	٤٨,٣
الزيوت والشحوم	٨٤,٨	٨٦,٥	٦١,٩	٥٠,٣	٩٥,٠	٩٦,٤
اللحوم الحمراء	٧٧,٨	٨١,٦	٤٧,٤	٥٨,١	٩٩,٨	٩٩,١
اللحوم البيضاء	١١٥,٤	١١٣,١	٩٧,١	٩٦,٥	١٥٠,٦	١٤٤,٢
الأسماك	٩٧,٠	٩٦,٨	٨٤,٦	٨٣,١	٩٩,٣	١٠٠,٠
البيض	٦١,٥	٧٠,٠	١٦,١	٢٤,٥	٤٥,٠	٥٧,٠
الألبان						

المصدر: جمعت وحسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٨). "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية". مجلد ١٨

جدول رقم (٣) أنماط الاستهلاك الغذائي اليومي للفرد العربي في عام ١٩٩٧

الدولة	كيلو كالوري	جرام بروتين			جرام دهون وزيوت طعام		
		كلي	نباتي	حيواني	كلي	نباتي	حيواني
الأردن	٣٠١٤	٧٥,١	٥٥,٩	١٩,٢	٨٦,١	٦٧,٤	١٨,٧
لبنان	٣٢٧٧	٨٤,٨	٦٠,٤	٢٤,٤	١٠٧,٩	٧١,٧	٣٦,٢
سوريا	٣٣٥١	٨٥,٩	٦٥,٤	٢٠,٥	٩٥,٠	٦٤,٠	٣١,٠
العراق	٢٦١٩	٥٦	٥٠,٣	٥,٧	٧٧,١	٧٠,٣	٦,٨
مصر	٣٢٨٧	٨٩	٣٤,٢	١٤,٨	٥٧,٦	٤١,٦	١٦,٥
ليبيا	٣٢٨٩	٧٨,٥	٥٥,١	٢٣,٤	١٠٦,٠	٨٤,٩	٢١,١
تونس	٣٢٨٣	٨٧,٥	٦٧,٨	١٩,٧	٩٢,٩	٧٥,٥	١٧,٤
الجزائر	٢٨٥٣	٧٨,٦	٦٠,٩	١٧,٧	٦٩,٦	٥٣,٨	١٥,٨
المغرب	٣٠٧٨	٨١,٧	٦٦,٤	١٥,٣	٦٠,٧	٤٦,٣	١٤,٤
موريتانيا	٢٦٢٢	٧٤,١	٤٤,٢	٢٩,٩	٦٤,١	٣٦,٩	٢٧,٢
السعودية	٢٧٨٣	٧٨,٤	٤٦,٩	٣١,٥	٧٨,٦	٥١,٥	٢٧,١
الكويت	٣٠٩٦	٩٧,٣	٤٧,١	٥٠,٢	٩٤,٧	٤٨,٢	٤٦,٥
الإمارات	٣٣٩٠	١٠٤,٣	٥٠,٠	٥٤,٣	١٠٩,٠	٥٠,٠	٥٩,٠
اليمن	٢٠٥١	٥٤,٤	٤٥,٠	٩,٤	٣٦,٥	٢٦,٠	١٠,٤
السودان	٢٣٩٥	٧٥,٤	٤٨,٣	٢٧,١	٧٥,٣	٤٣,٢	٣٢,١
الصومال	١٥٦٦	٥٢,٨	١٥	٣٧,٨	٦٠,٤	١١,٩	٤٨,٥
جيبوتي	٢٠٨٤	٤٣,٧	٣٠,٧	١٣	٦٠,٨	٤٥,٩	١٤,٩
متوسط العالم	٢٧٨٢	٧٤,٠	٤٦,٩	٢٧,١	٧١,٧	٣٩,١	٣٢,٦

المصدر جمعت وحسبت من: منظمة الأغذية والزراعة (١٩٩٩). "الميزان الغذائي". قاعدة بيانات الفاو، روما، إيطاليا

جدول رقم (٤) نسبة السكان تحت خط الفقر في بعض الدول العربية

الدولة*	متوسط دخل الفرد بالدولار في عام ١٩٩٧	(%) السكان تحت خط الفقر (١)	(%)لعمق الفقر (٢)	(%) لشدة العجز الغذائي
الصومال	غ.م.	غ.م.	غ.م.	أكبر من ٥٠%
السودان	٢٩٠	غ.م.	غ.م.	٣٧% -٢٧%
موريتانيا	٤٤٠	٦٨,٤	٣٣	٢٦% - ١٧%
اليمن	٢٧٠	غ.م.	غ.م.	٢٦% - ١٧%
العراق	٣٩٧٣	غ.م.	غ.م.	٢٦% - ١٧%
الجزائر	١٥٠٠	١٧,٦	٤,٥	١٦% - ٨%
المغرب	١٢٦٠	١٩,٦	٤,٦	١٦% - ٨%
السعودية	٧١٥٠	غ.م.	غ.م.	١٦% - ٨%
الكويت	١٧١٣١	غ.م.	غ.م.	١٦% - ٨%
مصر	١٢٠٠	٥١,٩	١٥,٣	أقل من ٨%
الأردن	١٥٢٠	٢٣,٥	٦,٣	أقل من ٨%
لبنان	٣٣٥٠	غ.م.	غ.م.	أقل من ٨%
سوريا	١١٢٠	غ.م.	غ.م.	أقل من ٨%
الإمارات	١٧٨١١	غ.م.	غ.م.	أقل من ٨%
ليبيا	غ.م.	غ.م.	غ.م.	أقل من ٨%
تونس	٢١١٠	٢٢,٧	٦,٨	أقل من ٨%

*تمثل الدول التي تجري بحوث ميزانية الأسرة بالعينة، (١) نسبة السكان الذين يحصل الفرد فيهم على أقل من ٢ دولار في اليوم، (٢) نسبة الفجوة بين دخل الفرد في اليوم وخط الفقر، غ.م = بيانات غير متوافرة.

المصدر: جمعت وحسبت من: (١) البنك الدولي (١٩٩٩). "التقرير السنوي لمؤشرات التنمية في العالم". جدول رقم (٢.٧) الفقر. ص ٦٨. والشطر تعاصمة. ولايات المتحدة الأمريكية. (٢) منظمة الأغذية والزراعة: قسم السياسة السلعية والتنبؤات- إدارة السلع والتجارة (١٩٩٩). "اتجاهات كل من الإنتاج الزراعي والطلب والتجارة والأمن الغذائي في العالم". ندوة منظمة الأغذية والزراعة عن الزراعة والتجارة والأمن الغذائي: تحديات وخيارات في المفاوضات القادمة من منظور الدول النامية. جنيف ٢٣-٢٤ سبتمبر ١٩٩٩.

جدول رقم (٥) التغير النسبي في استهلاك الفرد من السلع الغذائية نتيجة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم: دراسة حالة في مصر

السلعة الغذائية	القمح	الأرز	الذرة	البقول	السكر	زيوت الطعام	% للتغير في استهلاك الفرد من السلع الغذائية
القمح	٠,٢٩-	٠,٢٧	٠,٢٩	٠,٠٠٤-	٠,٠١٣-	٠,٢٨-	%١٣,٢٥-
الأرز	٠,٣٤	٠,٥٤-	٠,٢١	٠,٠٤٤-	٠,٠١٦-	٠,٠٤٦-	%٣٩,١٨-
الذرة	٠,١٧	٠,١٤	٠,١٩-	٠,٠٠٢-	٠,٠٠٦-	٠,٠١٧-	%١٥,٨-
البقول	٠,٠٠٢-	٠,٠٠١-	٠,٠٠١-	٠,٤٦-	٠,٠٠٢-	٠,٠٠٤-	%٤٥,٢١-
السكر	٠,٠١-	٠,٠٢٢-	٠,٠٠٢-	٠,٠٠٢-	٠,٥١٦-	٠,٢٢-	%٣٤,٧٥-
زيوت الطعام	٠,٠٣٣-	٠,٠٢٣-	٠,٠٠٧-	٠,٠٠٧-	٠,٠٢٤-	٠,٧٥-	% ٥٢,٣٩-
السلع غير الغذائية	٠,٠٢٧-	٠,٠١٢-	٠,٠٠١-	٠,٠١١-	٠,٠٤١-	٠,٠٩-	%١١,٤-
الزيادة المتوقعة في سعر المستهلك	%٧٤	%٢٥	%٢٨	%٩٧	%٣٧	%٦٦	

المصدر: جمعت وحسبت من:

Ibrahim Soliman (١٩٩٢

Proceedings of ١st International Conference on Towards an Arab African Strategy for Safe Food and Better

١٠١٧.

جدول رقم (٦) التمويل والاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول العربية

الدولة	متوسط دخل الفرد بالدولار في ١٩٩٧	معدل نمو (%) ٩٧/٩٦ في:			(%) من الدخل القومي		
		الدخل القومي	السكان	دخل الفرد	العجز أو الفائض في		إجمالي الاستثمارات	معامل رأس المال
					تمويل الاستثمار	الميزان التجاري		
الجزائر	١٥٠٠	١,٧	٢,٣	٠,٦-	٩+	٩+	٢٦	١٥,٢
مصر	١٢٠٠	٦,٤	١,٩	٤,٥	٥-	٥-	١٨	٢,٨
الأردن	١٥٢٠	٠,٩	٢,٧	١,٨-	٢٣-	٢٣-	٢٩	١٠,٧
لبنان	٣٣٥٠	غ م	غ م	غ م	٢٧٠	٤٤-	٤٤-	
موريتانيا	٤٤٠	٥,٠	٢,٩	٢,١	٩-	٩-	١٨	٣,٦
المغرب	١٢٦٠	٢,٣	١,٧	٤,٠-	٤-	٤-	٢١	٩,١
السعودية	٧١٥٠	١,٩	٣,٣٠	١,٤-	١٥+	١٤+	٢٠	١٠,٥
سوريا	١١٢٠	٣,٦	٢,٧	٠,٩	١٠-	١٠-	٢٧	٧,٥
تونس	٢١١٠	١٠,٨	١,٦	٩,٢	٣+	٢-	٢٧	٢,٥
اليمن	٢٧٠	٢	٢,٥	٠,٥-	١٠+	٨-	٢١	١٠,٥

غ م = بيان غير متوافر

المصدر جمعت وحسبت من: (١) البنك الدولي. (١٩٩٩). "مؤشرات التنمية في العالم". حجم الاقتصاد". واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. ص. ١٢- ١٥. (٢) البنك الدولي. (١٩٩٩). "مؤشرات التنمية في العالم". هيكل الطلب". واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. ص. ٢٢٠- ٢٢٣.

ABSTRACT

Food Security of Arab Countries and International Economic Changes

By

Prof. Dr. Ibrahim Soliman
Chairman, Department of Agricultural economics
Faculty of agriculture, Zagazig University, Zagazig Egypt

The World summit in November 1996 has declared a plan to achieve the global food security and the required market strategy that suppose to surpass the international market> Such plan has confirmed the human right to be liberated from hunger. Therefore the food security concept in 21st century has passed the political criteria of the national self-sufficiency to a more "Socio-economic" oriented concept. It is the accessibility of sufficient food, according to healthy requirement to every body, away from his income level or social class of the community, without neglecting the application of comparative advantage in allocation of the economic resources.

Therefore the study has devoted the analysis to investigate the food consumption pattern nutrition among Arab countries and the impacts of the economic policies in an economic reform Era. These policies include Income level and distribution, economic growth and finance of investment, food price subsidy and role of government in market management under free market mechanism. The study devoted a comprehensive analysis of the most probable advantages and disadvantages of trade liberalization policies. The analysis focused upon certain most likely challenges. These are potentialities of poverty elevation, labor market and employment, economies of scale, application of environmental specifications of food commodities, food (grains) strategic and buffering stock at national and regional level